توزيع الدوائر الانتخابية بين المعرفي والسياسي

■ الوسط - عباس بوصفوان

□ صدر مرسوم ملكي جديد، قسّم البحرين إلى خمس مناطق انتخابية مختلفة في عدد دوائرها: تسع دوائر/ نواب لكل من المحافظة الوسطى والشمالية، ثمان دوائر/ نواب لكل من محافظة العاصمة والمحرق، أما المحافظة الجنوبية فقسمت إلى ست دوائر/ نواب.

المصادر الرسمية وشبه الرسمية اعتبرته نقلة إيجابية كونه يراعي مصالح المواطنين بمختلف انتماءاتهم. لكن هذه المصادر – بما فيها اللجنة التنفيذية للانتخابات – لم توضح الأسس العلمية التي بُني عليها تخصيص المقاعد وتوزيعها، والسبب الذي اعتمد عليه هذا الاختلاف في عدد الدوائر بين المناطق الانتخابية، لماذا لم يكن أقل، أو لماذا لم يكن أكثر.

أما القوى السياسية، فاتسمت ردود فعلها – في الغالب – بالتقليدية. فالذين اعتادوا تأييد الحكومة، أيدوها هذه المرة أيضا بنفس الحماس والإطلاقية في الحكم، والذين اعتادوا معارضتها، عارضوها بحماس لا يقل عن معارضتهم للتعديلات الدستورية الصادرة في 14 فبراير/ شباط 2002.

وفي الحالين، لم يبين الكثير من المتحدثين لماذا أيدوا ولماذا عارضوا، وإلى أي حد تنتسب تصريحاتهم إلى العلم، لا إلى السياسة.

في المقابل، يكاد يجمع المراقبون على أن تقسيم الدوائر لانتخابات مجلس النواب، جاء أفضل من التقسيم الذي اعتمد لانتخابات المجالس البلدية الخمسة في مايو/ أيار الماضي. حيث تم حينها تقسيم البحرين إلى خمس مناطق/ محافظات، لكل محافظة عدد متساو من الممثلين، ونظرت إليه الكثير من القوى السياسية على أنه غير عادل ولا متوازن.

في حين تقدَّم التوزيع الحالي خطوة إلى الأمام، لكنه – بحسب مراقبين مستقلين – مازال بعيدا عن المعايير العلمية التي يستند إليها عند تقسيم الدوائر الانتخابية، والتي تنطلق أساسا من كون النائب ممثلا لكل المواطنين، وليس قاطني دائرته فقط، وبالتالي لا بد من أن توزع السيادة الشعبية التي يمتلكها الشعب على النواب بالتساوي، فلا يجوز أن يُنتخب نائب من قبل 100 ناخب، وأن يُنتخب آخر من طرف 1000 ناخب. لأن ذلك فيه إخلال بمبدأ «التفويض التشريعي».

وتفيد مصادر عليمة أنه «يؤخذ بالاعتبار العوامل الاجتماعية والجغرافية في رسم حدود الدوائر الانتخابية، ولكن بما لا يخل بالمعيار الأساسي (الثقل السكاني) إلا في حدود 10 في المئة».

وتضيف هذه المصادر ان «المعادلة المتبعة في الولايات المتحدة لتوزيع المقاعد هي: قسمة عدد السكان على عدد المقاعد النيابية. وحين تطبق هذه المعادلة في البحرين، فإن كل 16 ألف ناخب يصوتون لنائب واحد، على اعتبار أن سكان البحرين في حدود 650 ألف شخص».

وبالعودة إلى تقرير «جمعية البحرين للشفافية» عن الانتخابات البلدية، الذي يوضح الكتلة الانتخابية «المواطنون الذين يحق لهم التصويت» في كل منطقة/ محافظة، وبقسمة الكتلة الانتخابية على عدد الدوائر/ النواب، يتضح أن الفارق كبير جدا بين عدد الناخبين في كل منطقة «بحسب الجدول المنشور هنا» الأمر الذي يطرح سؤالا كبيرا عن مدى سلامة التوزيع الوارد في المرسوم الصادر قبل عدة أيام.

إذ في حين ينتخب حوالي 8000 مواطن نائبا عن المنطقة الوسطى والشمالية، فإن عدد المواطنين الذين ينتخبون نائبا في المنطقة الجنوبية لا يتعدى عددهم 2000 ناخب، مما يخل بالتفويض التشريعي الذي يقوم على أساس أن السيادة الشعبية يمتلكها كل مواطن، ويجب أن تمنح للنواب بالتساوي.

أحد المحامين يعلق على التوزيع الجديد بقوله: «إن توزيع الدوائر الانتخابية بما لا يتناسب والكثافة السكانية للناخبين يعد تشطيرا لتلك الدوائر وتفتيتا للأصوات». من هنا يقترح البعض توزيعا آخر يأخذ بالاعتبار التوزيع السكاني للمواطنين، ويمنح لكل من محافظتي الوسطى والشمالية 12 نائبا، وللعاصمة والمحرق سبعة نواب، وللجنوبية نائبين فقط. ويلاحظ، من خلال الإحصاء، أن التوزيع المقترح يجعل كل 6000 مواطن ينتخبون نائبا واحدا، الأمر الذي يحقق مبدأ «التفويض التشريعي».

المحافظة	الكتلة الانتخابية (في مايو/أيار2002)	النسبة	التوزيع الحالي		التوزيع المقترح	
			عدد المقاعد بحسب المرسوم	عدد المواطنين لكل نائب	العدد المقترح للمقاعد	الذين ينتخبون كل نائب
العاصمة	40,334	٪17.1	8	5000	7	6000
المحرق	44,124	٪18.6	8	5500	7	6000
الشمالية	69,483	٪29.3	9	8000	12	6000
الوسطى	70,736	٪29.9	9	8000	12	6000
الجنوبية	11,991	٪5.1	6	2000	2	6000
الإجمالي	236,668	٪100	40	–	40	-

التحضير لنقابة عمال «دلمون للدواجن»

■ دمستان - الوسط

□ شكل عمال شركة دلمون للدواجن لجنة تحضيرية لإنشاء نقابة خاصة بهم ليكونوا تاسع شركة يتم تشكيل لجنة تحضيرية بها.

وعقدت اللجنة التحضيرية لنقابة عمال «دلمون للدواجن» يوم أمس السبت اجتماعها الأول وذلك لانتخاب رئيس لها وتوزيع المناصب الإدارية.

وقال عضو اللجنة سلمان المحفوظ: «شكل عمال الشركة حديثاً لجنة تحضيرية بهدف الإعداد لتشكيل النقابة العمالية في الشركة ضمت عشرة عمال، خمسة منهم من أعضاء اللجنة العمالية المشتركة في اللجنة».

وذكر المحفوظ أن اجتماع الأمس ناقش برنامج تهيئة العمال وتثقيفهم استعدادا لإنشاء النقابة، كما تم توزيع اللائحة الاسترشادية للنظام الأساسي للنقابة لمناقشته في الاجتماع اللاحق الذي سيعقد يوم السبت المقبل، وانتخب حسين احمد المطوع رئيساً للجنة التحضيرية فيما تم انتخاب عبدالهادي ميرزا مقرراً للجنة.

وتضم اللجنة كلا من: حسين أحمد المطوع، عيسى عبدالرزاق الصيرفي، عبدالهادي ميرزا جعفر، جاسم عبدالله احمد، علوي السيد جعفر، حياة عيسى عبدالعال، سلمان المحفوظ، فاضل عبد الجليل الحلواجي، مهدي حسين علي وياسر منصور حسن.

يذكر ان شركة دلمون للدواجن اسست في بداية الثمانينات وتضم 180 عاملا وأسست اللجنة العمالية المشتركة فيها في العام 1995. ويأتي تشكيل هذه اللجنة بعد أن شكل عمال شركة نفط البحرين «بابكو»، وشركة ألمنيوم البحرين «ألبا»، وشركة الخليج للاستثمار، وشركة خدمات مطار البحرين «باس»، وشركة البحرين لسحب الألمنيوم «بلكسكو» وشركة البحرين للاتصالات و«بتلكو» وشركة غاز البحرين «بناغاز» وفندق الخليج لجاناً تحضيرية لإنشاء النقابات الخاصة بهم.

يقام في سبتمبر/ أيلول المقبل

مهرجان «أيام البحرين الثقافية» في الأردن

□ تقيم وزارة الإعلام مهرجاناً ثقافياً في المملكة الأردنية الهاشمية تحت عنوان «أيام البحرين الثقافية» وذلك من 1 إلى 4 من سبتمبر/ ايلول المقبل. وقد استكملت جميع الترتيبات اللازمة لإقامة هذا المهرجان تزامناً مع إعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية للعام 2002.

وسيشتمل برنامج المهرجان على فعاليات عده تبدأ في الأول من سبتمبر المقبل منها المعرض التشكيلي البحريني ويضم خمسين عملاً لفنانين بحرينيين تشكيليين ومعرضاً للحرف اليدوية ومعرض كتاب وحفلاً موسيقياً ستحييه فرقة البحرين للفنون الشعبية بقيادة الفنان جاسم العريان.

كما يضم اليوم الثاني للمهرجان محاضرة للكاتب حسن كمال الدين بعنوان «الحركة الثقافية والأدبية في مملكة البحرين» ويتضمن اليوم الثالث محاضرة فكرية مشتركة للدكتور حسن مدن بعنوان « الثقافة والتحولات الديمقراطية» والمحامية لولوة العوضي بعنوان «المرأة والتحولات الديمقراطية في مملكة البحرين» وتختتم فعاليات المهرجان بإقامة امسية شعرية للشاعر علي عبدالله خليفة.

وسوف يحضر هذه الفعاليات الملكة رانيا العبدالله ووزير الإعلام نبيل يعقوب الحمر ووزير الثقافة الأردني حيدر محمود.

«العمل الإسلامي» تناقش نظامها الأساسي

■ بني جمرة - الوسط

□ تستعد «جمعية العمل الإسلامي – تحت التأسيس» لعقد اجتماع تشاوري لأعضائها المؤسسين خلال الأيام القليلة المقبلة.

وقال عضو اللجنة التحضيرية في الجمعية عبدالأمير العرب: «سيناقش الاجتماع النظام الأساسي للجمعية قبل تقديمه إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية، والموقف من الانتخابات البرلمانية المقبلة، دون أن يتخذ قرارا محددا، فضلا عن متابعة آخر المستجدات السياسية في المملكة».

ورغم نفي القائمين على الجمعية الوليدة أي صلة لهم بـ«الجبهة الإسلامية» التي كانت تصدر بياناتها في المنفى من دمشق، إلا أن رئيس اللجنة التحضيرية لـ «لعمل الإسلامي» الشيخ محمد علي المحفوظ، هو نفسه الأمين العام «للجبهة»، وأعضاء «العمل» المؤسسون (حوالي 300 عضو) هم أنفسهم أعضاء «الجبهة» التي تأسست مطلع السبعينات، وكانت تنشط من خلال الصندوق الاجتماعي الحسيني في العاصمة المنامة.

وقضت غالبية رموز «الجبهة» سنوات طويلة في المنفى، وعاد معظمهم بعد إلغاء قانون أمن الدولة والسماح للمبعدين بالعودة ضمن صيغة «ميثاق العمل الوطني» التوافقية.

عبدالأمير العرب يبرر تكوين «العمل» بالقول: تيارنا له تاريخ، ومن حقه التجمع والتعبير عن نفسه دون أن يؤطره أحد. ويؤكد العرب على حسن العلاقة مع التيارات الأخرى داخل «الوفاق».

يذكر أن «الجبهة» كانت قد طالبت بديمقراطية تتجاوز دستور1973 ، ولكن تشكيلها الجديد «العمل»، «يعمل ضمن قوانين البلد المحلية» بحسب ما يقول العرب، ولا يعرف إن كانت «الجبهة الإسلامية» قد حلت نفسها أم لا.

نقاش عن «اتفاقية التمييز» ضد المرأة

■ المنامة - الوسط

□ تنظم جمعية نهضة فتاة البحرين حلقة نقاشية حول «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» التي تعقد بين 9 و 11 سبتمبر/ أيلول المقبل في مبنى الجمعية، وتتناول أربعة محاور.

وأوضحت رئيسة الجمعية نادية المسقطي أن المحور الأول يدور عن الاتفاقية من حيث المضمون والالتزامات التي تفرضها على الدول الموقعة، ويتحدث فيه الممثل الإقليمي للأمم المتحدة، خالد علوش.

أما المحور الثاني فيتناول فيه الوزير السابق حسين البحارنه رؤية البحرين في الانضمام إلى الاتفاقية والمواد المتحفظ عليها. في حين تقدم الناشطة النسائية الأردنية، أميل النفاع، دراسة مقارنة من واقع تطبيق الاتفاقية في الدول العربية. ويتناول المحامي سلمان سهوان – في المحور الأخير– المرأة في القوانين والتشريعات البحرينية والتعديلات المقترحة والتشريعات المستحدثة.

وقالت المسقطي "أن جلسة ختامية ستعقد وستصاغ فيها مرئيات المنتدين، الذين يمثلون قطاعات مختلفة مهتمة بشئون المرأة ".